

الفصل السادس

الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية
وحركة فتح خلال العدوان

الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية وحركة فتح خلال العدوان

أ. هاني المصري*

أولاً: المسار السياسي للسلطة وحركة فتح قبل العدوان:

يرى الباحث، قبل الشروع في عرض وتحليل ”الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية وحركة فتح وتداعياته“ إبان العدوان الإسرائيلي على غزة، ضرورة توضيح نقطتين من أجل أن يستقيم البحث بما يساعد على وضع الأمور في سياقها الصحيح. أولهما؛ التمييز ما بين حركة فتح من جهة والسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى. وثانيهما؛ توضيح السياق الذي سارت فيه السلطة والأجواء التي سبقت العدوان.

تتبع أهمية النقطة الأولى حول ضرورة تمييز موقف حركة فتح من جهة وموقف السلطة والمنظمة من جهة أخرى، من أن السلطة بعد الانقسام الحادث في 14/6/2007 لم تعد خاضعة مباشرة لحركة فتح مثلما كان الأمر قبل ”الحسم العسكري“ أو ”الانقلاب“. فالحكومة التي شكلها الرئيس محمود عباس برئاسة سلام فياض، والمفترض أن تكون حكومة طوارئ، ثم أصبحت حكومة تسيير أعمال، لا تنتمي لحركة فتح، وهي في الحكم منذ أكثر من سنتين، وعلى خصومة مع حركة فتح، أو على الأقل مع قطاعات واسعة فيها. فقد اعتبرت هذه القطاعات أن حكومة فياض جاءت لفترة انتقالية شهر أو شهرين، وها هي تستمر طوال هذه الفترة، وأصبحت تتحكم بالأمن والمال والإعلام، خصوصاً بعد تعيين ياسر عبد ربه، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد العدوان على قطاع غزة، مشرفاً على هيئة الإذاعة والتلفزيون. فالحكومة تحكم باسم فتح، وبدون فتح لا يمكن أن تبقى يوماً واحداً بالحكم ولكنها لا تنتمي لفتح ولا تعبر عن موقفها وبرنامجهما، وهذا ممكن بسبب الحالة التي وصلت فيها الحركة إلى حد فقدان القيادة والبرنامج والتنظيم وتفجر الخلافات ما بين أجنحتها المختلفة.

* باحث فلسطيني متخصص في الشؤون الفلسطينية، الضفة الغربية.

وتعود أهمية تناول الموضوع إلى وجود جناح نافذ له تأثير كبير على فتح، وأكبر على المنظمة والسلطة، وبالتالي على القيادة الفلسطينية، جناح قال رموزه بشكل مبكر في مستهل سنة 2001 "إننا هُزمنّا، ولا شك" ويجب أن نسدّد فواتير الهزيمة للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، لعل وعسى يمكن أن يؤدي ذلك إلى حصولنا على شيء. إن هذا الجناح الفلسطيني هو الامتداد الطبيعي لجناح عربي يعتبر أن حركة التحرر الفلسطينية والعربية كانت غلطة تاريخية، وأنها لم تحقق شيئاً سوى الكوارث والهزائم العربية، وكانت وبالأعلى على القضية الفلسطينية، وأن 99% من أوراق حلّ القضية في يد الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما يقال لمنظري هذا الجناح، ما الضمانات التي بحوزتهم أو يمكن الحصول عليها لكي نحقق شيئاً من الأهداف والحقوق والمصالح الفلسطينية، إذا اتبعنا طريق القبول بأي شيء، يردون بأنه لا يوجد ضمانات، وأن علينا أن نقدم ما نستطيعه، ونقوم بما علينا من التزامات خصوصاً الأمنية، ثم نرى بعد ذلك، هل يمكن أن نحصل على شيء. ويضيفون: بأننا يجب أن نقبل بما يعرض علينا مهما كان. فهذا الجناح خطأ ياسر عرفات لأنه رفض العرض "السخي" الذي عرض عليه في مؤتمر كامب ديفيد Camp David سنة 2000، وبعض رموزه خطأ أبو مازن لأنه رفض العرض الذي قدمه له رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت. فما يراه هؤلاء، أننا يجب أن نقبل ما يعرض علينا أياً كان، ونسعى لتطويره وتعديله لاحقاً، لأن ما يعرض الآن ونرفضه، سيسحب ويعرض علينا ما هو أسوأ منه. فهم يقولون أن عرض الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton أفضل من عرض الرئيس جورج بوش، وعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أفضل من عرض أولمرت، وسيكون أفضل من عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو.

يستمد هذا المنطق قوته من استمرار سياسة الرهان على المفاوضات وما يسمى عملية السلام، ومن الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية، وإلقاء أوراق الضغط والقوة الفلسطينية والعربية على قارعة الطريق بدون مقابل، وبدون التفكير، حتى مجرد التفكير، بإمكانية بلورة بديل متكامل لسياسة الرهان المدمرة على السراب. بديل يتم بلورته من مراجعة خط المفاوضات والتسوية، مراجعة عميقة وجريئة، ويستخلص الدروس والعبر، ويقيم على أساسها استراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية... قادرة على تحقيق الانتصار.

وفي السياق ذاته لم يتبلور البديل الفلسطيني والعربي بشكل حاسم وواضح، والمحاولات الجارية من أجل بلورته سقطت في العديد من الاختبارات، التي أهمها اختبار السلطة. فبدلاً من أن تتمسك الفصائل والشخصيات التي رفضت أو سلو وما ترتب عليه من قيام سلطة تحت الاحتلال، بموقفها الرفض لكل هذا النهج وما ترتب عليه، اختارت حركة حماس أن تشارك بالسلطة متصورةً أنها يمكن أن تستخدمها في خدمة خيار المقاومة، فوجدت أن الصراع على السلطة حلّ محلّ الصراع على الخيارات، أو أصبح ينافسها، بحيث أصبحت المقاومة وكأنها أداة من أدوات السعي للسيطرة على السلطة، وتأكيد هذه السيطرة، أكثر ما تكون استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والعودة والاستقلال.

أكبر دليل على ذلك، أن الحوارات التي دارت في القاهرة، لم تركز وحتى لم تفرد مساحة واسعة للإجابة على الأسئلة الجوهرية التي تتعلق بالخيارات والبدائل الفلسطينية؛ وأهمها خيار المقاومة ذات الجدوى الكفيلة بإنقاذ القضية الوطنية من المصير الذي انتهت إليه، والذي يمكن أن تصل إليه إذا استمر الحال على هذا المنوال من حيث استمرار الانقسام المدمر، وطغيان الصراع على السلطة والقيادة والقرار والمنظمة والتمثيل على أي شيء آخر.

كان يمكن، وما يزال هذا ممكناً، أن تطرح الفصائل والشخصيات التي عارضت أو سلو منذ البداية، أو أخذت تعارضه بعد أن انتهى إلى الفشل، تحويل السلطة من حيث الشكل والوظائف التي تخدم استراتيجية الانتصار بدلاً من استمرارها كما وُلدت كأداة لتكريس سياسة اعتماد المفاوضات كأسلوب وحيد لحلّ الصراع، ومحاربة المقاومة حرباً لا هوادة فيها، واعتماد التنسيق الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي، إلى أداة من أدوات منظمة التحرير الفلسطينية، ومرحلة على طريق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

إن هذا الهدف، وهو وُضِع السلطة في خدمة البرنامج الوطني، كان يمكن أن يكون، وما يزال هناك إمكانية لأن يكون هدفاً وطنياً عاماً تلتف حوله الغالبية العظمى من القوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية بما فيها الجسم الأساسي من حركة وقيادة فتح. إن حركة فتح والمنظمة سارت في طريق أو سلو لأنها اعتقدت أنه يمكن أن يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس. وعندما

وجدت أن هذا الطريق مغلق، أخذ ياسر عرفات، الزعيم التاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة وزعيم حركة فتح، يبحث عن طريق آخر، واختار الجمع ما بين خيارى المفاوضات والمقاومة بطريقة مواربة، بحيث يدعم المفاوضات ويدين المقاومة علناً، ويدعم المقاومة سرّاً، ويعرب عن يأسه من المفاوضات، واعتبر في أواخر سنوات حياته أنه تعرض للخديعة. فأوسلو لم تؤد إلى دولة وإنما إلى كارثة. لذلك تمّ إزالته عن الطريق وفقاً وتطبيقاً للقرار الصادر عن الحكومة الإسرائيلية في 2004/9/17.

تصور بعض ورثة ياسر عرفات أن إخفاق التسوية، وفشل المفاوضات يعود في جزء من أسبابه الرئيسية إلى أن ياسر عرفات عاد إلى خيار المقاومة المسلحة أو كما يقول الإسرائيليون أنه ردّ على العرض السخي الذي قدمه إيهود باراك، بالإرهاب، بحيث كان يقول شيئاً عن محاربة الإرهاب وإدانته ويفعل شيئاً آخر معاكساً تماماً، كما اعتمد على سياسة مزدوجة أيضاً مع حركة حماس بحيث كان يعتقل أعضاءها وقياداتها من جهة، ويطلق سراحهم باستمرار من جهة أخرى، بما يشبه الباب الدوار. أقام ياسر عرفات سلطة جرت فيها انتخابات مرة واحدة خلال أكثر من عشر سنوات وحققت العديد من الإنجازات، غير أنها عانت من الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة والإهمال، والتعيينات العشوائية على أساس الولاء والثقة لأشخاص ومراكز القوى، والانتماء لفصيل واحد على حساب الانتماء الوطني والكفاءة والخبرة والإنتاجية. فياسر عرفات كان لا يريد إجراء الانتخابات ليس لأنه يخشى نتائجها، ففوزه مضمون فيها، ولكن لأن إجراء انتخابات للمرة الثانية تحت الاحتلال يكرس الاحتلال ويعطيه شرعية. فالسلطة أقيمت كمرحلة انتقالية مؤقتة على طريق الدولة، والانتخابات أجريت مرة واحدة، ولا انتخابات ولا ديموقراطية ولا تنمية ولا إصلاح ولا توفير لحقوق الإنسان وحرياته تحت الاحتلال. فإزالة الاحتلال هي الشرط الأساسي للحديث عن إمكانية توفير الحقوق والحرريات الفردية والعامّة.

لا نستطيع أن ندعي بأن كل الاتهامات التي أطلقت ضدّ ياسر عرفات باطلة، غير أن ياسر عرفات حورب وحوصر وتمّ اغتياله ليس من أجل إصلاح السلطة، وإنما لأنه اختار أن يفضح عملية الخداع تحت مسمى "عملية السلام"، وعاد لممارسة المقاومة لتحقيق الأهداف الوطنية التي انطلقت فتح والثورة الفلسطينية من أجل تحقيقها.

إن أكبر دليل على ما سبق يمكن أن نراه في اعتماد خريطة الطريق التي في جوهرها تقوم على مسألتين:

1. تغيير القيادة الفلسطينية "التقليدية"، وإيجاد قيادة جديدة ومختلفة كلياً، قادرة على محاربة "الإرهاب" تطبيقاً للدعوة الصريحة التي أطلقها الرئيس بوش عندما دعا إلى ذلك في سياق رؤيته للصراع في المنطقة.

2. التقدم لحلّ الصراع على مراحل، المرحلة الأولى انتقالية يتمّ فيها التركيز على توفير أمن الاحتلال الإسرائيلي. وإذا تحقق ذلك يتمّ الانتقال للمرحلة الثانية والثالثة؛ وتتحدث المرحلة الأولى عن إقامة دولة ذات حدود مؤقتة، بينما تتحدث الأخرى عن المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي.

لذلك استحدث منصب رئيس الوزراء في النظام السياسي الفلسطيني، ووضعت تحت سلطته صلاحيات كبيرة جعلت النظام الفلسطيني يتحول من نظام رئاسي بامتياز إلى نظام مختلط رئاسي - برلماني. وعندما فشلت الخطوة في إضعاف قيادة ياسر عرفات، الذي تراجع خطوة إلى الوراء وقبل بهذا التغيير، على أمل أن يستطيع من خلاله أن يوقف العدوان الإسرائيلي ويفكّ الحصار الدولي، وعندما وجد أن ذلك لم يتحقق قام بإسقاط حكومة أبو مازن، وتعاقبت الأحداث بعد ذلك إلى أن تمّ التخلص من عقبة ياسر عرفات.

لقد فشل الرهان على تحقيق إنجازات سياسية عن طريق تنفيذ الالتزامات الفلسطينية، خصوصاً الأمنية، من جانب واحد، ولكن الرهان ما يزال مستمراً، خلافاً لما كان يطالب به ياسر عرفات، ولما تنصّ عليه خريطة الطريق من ضرورة تنفيذ الالتزامات بشكل متبادل ومتزامن، وهذا يدل على أن المفاوضات أصبحت الهدف، وأن بقاء السلطة ولو بأي ثمن، يعلو على أي شيء آخر.

بعد حوالي أربع سنوات ونصف على رحيل ياسر عرفات، وتجربة طريق العودة إلى المفاوضات وتطبيق الالتزامات الفلسطينية في خريطة الطريق من جانب واحد، وفرض سلاح شرعي واحد في الضفة وبناء أجهزة أمنية تحت إشراف أمريكي مباشر، وإجراء تغييرات كبيرة في الجهاز الوظيفي الفلسطيني، تحت تسميات التغيير والإصلاح والتحديث والمهنية بعيداً عن الحزبية خصوصاً في الأجهزة الأمنية، وذلك عبر تشجيع التقاعد العادي والمبكر والترقيات والتعيينات، نجد أن هذه الإجراءات في الحقيقة استهدفت التخلص من الحرس القديم، ومن أكبر عدد ممكن من المنتمين للثورة

الفلسطينية والحاملين لأفكارها وبرنامجها. فشعار السلطة بعد رحيل عرفات كان سنعمل وكأن الاحتلال غير موجود، وهذا أدى إلى إلقاء المقاومة أرضاً ومحاربتها، وإلى تأجيل القضية، وتنفيذ الالتزامات الأمنية مقابل الحفاظ على السلطة وتوفير الرواتب والدعم الدولي لها. ووفر الانقسام الفلسطيني، في ظلّ حجة منع امتداد حماس في الضفة عن طريق "انقلاب" آخر، الغطاء والشرعية للقيام بكل هذه الخطوات التي بدت وكأنها خطوات فلسطينية تأتي دفاعاً عن النفس وحماية لوحداية السلطة وشرعيتها في مواجهة "المنقلابين" عليها. ولكن كان هذا الوجه المعلن، أما الوجه الخفي، وما تتجه إليه الأمور عملياً وموضوعياً، والأكثر أهمية، فهو تحويل السلطة شيئاً فشيئاً إلى وكيل أمني أقصى ما يمكن أن يصل إليه هو حكم ذاتي تحت الاحتلال حتى لو أطلق عليه لقب دولة فلسطينية أو إمبراطورية. فالسلطة بعد الانقسام حققت "إنجازات" في مجال الأمن الداخلي والاقتصاد والإدارة ولكن تحت سقف جعل السلطة أداة مدنية جديدة تحت الاحتلال.

في هذا السياق يمكن القول إن "الحسم العسكري" أو "الانقلاب" في غزة قد مهد الطريق لتمكين الجناح المتهاافت من الظهور، ولعب دوراً أكبر، كان مستحيلاً أن يقوم به في ظرف آخر. فـ "الحسم العسكري" أو "الانقلاب" لم يحمّ ظهر المقاومة تماماً، كما اعتقد من "لجأ إليه مضطراً" أو من "بادر إليه"، وإنما أدى إلى ردود فعل نجم عنها كشف ظهر المقاومة، سواءً في الضفة من خلال سحب سلاحها واعتقال المقاومين وتنفيذ الالتزامات الأمنية المختلفة، أو في غزة من خلال قيام "إسرائيل" بشنّ عدوان بربري رافقه شبه موافقة دولية وعربية.

لقد وصل "الانقلاب الأبيض" على ياسر عرفات وبرنامجه إلى الطريق المسدود. والآن على أصحاب "الانقلاب" أن يختاروا بين ثلاث جهات؛ إما أن ينتقلوا إلى مرحلة جديدة، ويقبلوا الاستسلام الكامل للشروط الإسرائيلية، أو أن يعودوا إلى مواقعهم السابقة، أو أن يتركوا راية القيادة لمن يستطيع حملها في هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. هذه الظروف التي تتميز في أن "إسرائيل" تسابق الزمن لاستكمال تطبيق مشاريعها الاستيطانية والعدوانية والعنصرية، خصوصاً في القدس، لأنها باتت تدرك أن الأمور لن تبقى على حالها لفترة طويلة من الزمن، فالعالم سئم الصراع، وسيسعى لفرض حلّ له، و"إسرائيل" لا تستطيع أن تمنع ذلك إلى الأبد، لذلك

تريد فرض حلّها من خلال فرض الوقائع على الأرض، التي تجعل الحلّ القادم يستجيب للمصالح، والحقوق والمطالب الإسرائيلية التي غدت أمراً واقعاً من الصعب جداً تجاوزه في أي حلّ.

وحتى تكتمل الصورة، لا بدّ من القول أن السلطة عشية العدوان الإسرائيلي على غزة كانت في مأزق سياسي متزايد. فقد انتهت سنة 2008 والذي اتفق في مؤتمر أنابوليس Annapolis Conference المنعقد في 2007/11/27، على جعلها سقفاً زمنياً لتحقيق الاتفاق على قيام دولة فلسطينية، بدون تحقيق ذلك، وفي ظلّ مواصلة الاستيطان والعدوان وبناء الجدار وكل معالم السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إيجاد أمر واقع يجعل الحلّ الإسرائيلي، أكثر وأكثر، هو الحلّ الوحيد المطروح والممكن عملياً. وبدلاً من الخروج من مسار المفاوضات ومسار أنابوليس، أو وضع شروط لاستمراره، وافقت السلطة في أثناء اجتماع اللجنة الرباعية في شرم الشيخ قبل نهاية سنة 2008 على التمديد لمسار أنابوليس على أمل أن تكون إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قادرة على تحقيق الوعد الذي قطعه الرئيس بوش على نفسه، ورحل بدون تنفيذه وهو إقامة دولة فلسطينية، وبدون تحديد حدودها ومساحتها وعاصمتها ومقوماتها، وبدون عنصر السيادة، الذي يعتبر العنصر الرئيس الذي يعطي لأي دولة المعنى الذي يجعلها تسمى دولة.

إن حسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر، فالآمال التي رافقت انتخاب أوباما بخّرتها نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جاءت بالأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة إلى سدة الحكم في "إسرائيل"، ما يوجه ضربة قوية جداً، وربما قاضية لما يسمى عملية السلام.

تأسيساً على ما تقدم، فإن الظروف التي سبقت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لم تكن جيدة للسلطة وحركة فتح في مجالات أخرى، أبرزها أن فتح لم تستطع أن تعقد مؤتمرها، واستمر الصراع داخلها، وباتت تعاني من مرارة الهزيمة في الانتخابات وفي غزة، ولم تستطع أن تبلور برنامجها ولا قيادة متماثلة ولا مؤسسة قادرة على قيادة هذا الجسم الكبير.

في هذا السياق وقع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، رغم أنه كان متوقعاً، مثل الصاعقة على رأس القيادة الفلسطينية. فمن جهة هذه أول حرب فلسطينية - إسرائيلية

لا تقودها منظمة التحرير وحركة فتح، بل تجري في ظلّ الانقسام، وحاول الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز والحكومة الإسرائيلية أن تقدمها بوصفها حرب تشنهها "إسرائيل" لصالح عملية السلام، ولإسقاط حكم حماس المتطرف لصالح المعتدلين الفلسطينيين، ولتمكين سلطة أبو مازن للعودة إلى غزة. وهذا أضعف السلطة وأظهرها بموقف المتآمر المتخاذل أو المتواطئ أو المراهن على نتائج الحرب، رغم إعلانها المتكرر أنها لن تعود أبداً على ظهر الدبابة الإسرائيلية إلى قطاع غزة.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الحرب في حقيقتها تأتي استكمالاً للحرب الإسرائيلية المتواصلة ضدّ الشعب الفلسطيني، بكل قواه وفصائله وفعالياته الوطنية، بهدف كسر إرادته وتغيير وعيه ودفعه لقبول الحلّ الإسرائيلي عن طريق تعميق الانقسام ما بين الضفة وغزة، ودفع غزة إلى حضن مصر، وهذا يزيد من فرصة تطبيق أحد البدائل الإسرائيلية الأشدّ تطرفاً، وهو إحياء الخيار الأردني، والوصاية المصرية.

ثانياً: الموقف السياسي للسلطة وحركة فتح خلال العدوان:

منذ اللحظات الأولى للعدوان أدانت السلطة والمنظمة وحركة فتح العدوان وطالبت بوقفه فوراً دون شروط، وحمّلت "إسرائيل" المسؤولية عنه، وساندت التحركات العربية والدولية التي سعت إلى وقفه، وأسهمت بالجهود التي بذلت لتقديم المساعدة الطارئة وإغاثة قطاع غزة، وتسهيل خروج الجرحى، ووصول المواد الطبية والغذائية إلى قطاع غزة.

1. موقف الرئاسة الفلسطينية وحكومة تسيير الأعمال:

أ. موقف الرئاسة الفلسطينية:

صرح الرئيس عباس بعد لقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك غداة العدوان بأن "الجهود والأولوية تنصب على الوقف الفوري لإطلاق النار، وإتمام عمليات نقل وعلاج الجرحى، وبذل الجهود لعودة التهدئة". وأكد على "أن ما يهمنا أن يتم السيطرة على الوضع، لأن ما يتعرض له شعبنا هو مذبحة خطيرة، ونحن مسؤولون عن هذا الشعب، وعن كل قطرة دماء، وبالتالي هذا هو همنا". ورداً على تأثير الانقسام على

الوضع الفلسطيني ومساعي السلطة لوقف العدوان، قال الرئيس عباس: ”نحن سلطة واحدة، ونعرف أن هناك انقساماً ولكن هذا لا يثنينا عن القيام بواجبنا تجاه شعبنا“. وتابع: ”منذ السادس والعشرين من الشهر الماضي (أي شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2008)، وضعت كل التوقعات أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب، ونبهنا أن الخطر قادم، وأنه لا بد من أن نمتص ونزيل كل الأعدار التي يمكن أن تتذرع بها إسرائيل لشنّ العدوان على شعبنا“. وأضاف: ”اتصلنا مع رموز حماس، وكلمناهم بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر عبر جهات عربية وغير عربية، وتكلمنا معهم بالهواتف، وقلنا أرجوكم لا تقطعوا التهدة... كان يمكن تفادي هذه المذبحة“.

وحول إمكانية الحوار وجدوى المقاومة قال: ”نريد الحوار أمس قبل اليوم، وأول أمس قبل الذي قبله، وشعبنا هنالك يعاني، ولا نريد أن يتعرض للإبادة، رغم أن هناك من يقول إن أبيدت غزة لا مانع، وهذا منطق ليس له صلة بمصلحة شعبنا... [فأنا] لا أؤيد المقاومة التي تبيد شعبنا“¹.

وعن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وما إذا كان يفكر في تعليقها بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة قال أبو مازن إنه ”في هذه الأيام لا توجد مفاوضات إلا على مستوى ضيق، والسبب في ذلك أن هناك انتخابات إسرائيلية، وبالتالي الحكومة الإسرائيلية الحالية حكومة انتقالية، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس المنتخب باراك أوباما لم يصل بعد إلى البيت الأبيض، وبالتالي الأمور معلقة تقريباً إلى أن تأتي هاتان الإدارتان“². وفي السياق ذاته قال الرئيس عباس:

رغم قناعتنا بالمنهج والهدف وقناعتنا وحرصنا على عدم العودة إلى الورا، فإننا لا نرى أي فائدة من استمرار المفاوضات بالصورة التي جرت عليها، ولن نتردد في وقفها إذا ما تعارضت مع مصالحنا ومست ثوابتنا الوطنية أو شكلت غطاء للعدوان. فالسلام لا يمكن أن يكون إذعاناً أو تفریطاً أو استسلاماً. شعبنا لن يفقد خياراته عندما يغلق أمامه هذا الخيار، أو عندما يستمر العدوان والاستيطان ومصادرة الأراضي بما يفقد هذا الخيار معناه وجدواه.

وأكد أبو مازن على أن:

يكون نضالنا المشروع على قاعدة الحفاظ على ما تمّ إنجازه لمصلحة الوطن والمواطن، وبألا ننجر إلى حيث يتمّ استدراجنا من جديد، لمربع القوة والعنف، لمربع الفوضى والفلتان الذي لن نقع فيه ثانية، ولن تفلح مؤامرة لجرنا

واستدراجنا إليه، ودون أن يملي فصيل أو اتجاه أجدته قسراً، على الإرادة الجماعية للشعب وقواه، وجميعنا على سفينة واحدة.

وأضاف الرئيس الفلسطيني:

لقد نبهنا إلى مخاطر فشل الحوار وإنهاء التهدة، وكان الجميع يدرك تبعات إنهائها، كما نادينا وبذلنا كل جهد لاستئناف الحوار الوطني دون شروط، لتحقيق ما يصبوا إليه شعبنا، وتقتضيه مصالحنا الوطنية والقومية، بناوياً صادقة، تضع حداً لفصل هو الأسوأ في تاريخ شعبنا، فصل الاقتتال والتمزق والانفصال، ولكن أيضاً دون جدوى، بل استمر منطق التخوين والتكفير والتلاعب بالاشتراطات والمحددات، تغليباً للمصالح الفئوية والنزعات السلطوية وخضوعاً للأجندات الخارجية، على حساب الجوهر الأساسي، والضمانة الحقيقية، وهي وحدتنا الوطنية، مما عرض ويعرض مصالح الشعب العليا وقدرته على البقاء للخطر الشديد... مطالبتنا بإعادة التهدة والعودة إلى الحوار الوطني مدخلنا لاستعادة الوحدة، وضمانة قوتنا وانتصارنا وحماية شعبنا وقضيتنا ومستقبل أجيالنا في إطار القرار والإجماع العربي، كما سبق وتحدد برعاية مصرية، باسم الأمة العربية³.

ومن الملاحظ في تصريحات الرئيس الفلسطيني عدم وجود أية إشارة واضحة إلى دعم المقاومة أو الدعوة إلى المشاركة فيها لصد العدوان، بل اقتصر الموقف على الدعوة إلى النشاط السياسي وتوفير الدعم الشعبي والمساعدة في تقديم العلاج والغذاء.

ب. موقف حكومة تسيير الأعمال في رام الله:

عقدت حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية في اليوم الأول للعدوان اجتماعاً طارئاً أدانت فيه العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ودعت إلى وقفه فوراً، واعتبرت أن استمراره لن يؤدي إلا إلى تصعيد دوامة العنف في المنطقة. وتوجهت الحكومة بالشكر إلى "الأشقاء في جمهورية مصر العربية" على المساعدة في نقل الجرحى، داعية الأمين العام للجامعة العربية إلى التحرك الفوري لعقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب، لاتخاذ ما هو ضروري من خطوات تضمن وقف العدوان، والوقوف مع الشعب الفلسطيني في محافظات قطاع غزة، وتقديم الدعم والمساندة له.

وطالبت حكومة تسيير الأعمال المجتمع الدولي بالتدخل الفوري من أجل إلزام "إسرائيل" بوقف عدوانها، مؤكدةً على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب

الفلسطيني الأعلز، وضمنان رفع الحصار عنه. وقالت الحكومة بأنها تعمل على تنفيذ توجيهات الرئيس محمود عباس بالتحرك الفوري مع الأشقاء العرب، وأطراف الرباعية، وأعضاء مجلس الأمن، وتجري اتصالات مكثفة لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لوقف العدوان الإسرائيلي.

وأكدت حكومة فياض على ضرورة بذل كل جهد ممكن، والعمل بمسؤولية وطنية لتحقيق التهدئة لتجنيب الشعب الفلسطيني ويلات التصعيد العسكري. وأعلنت حالة الطوارئ في وزارة الصحة، كما أعلنت عن إطلاق حملة شاملة للتبرع بالدم، وناشدة كافة المنظمات الدولية لمساعدتها في نقل شحنات الأدوية ووحدات الدم والمواد الغذائية، لعلاج الجرحى ولمساعدة المنكوبين.

وفي اليوم الثاني للعدوان اعتبر رئيس الوزراء سلام فياض أن العدوان الإسرائيلي على محافظات قطاع غزة يمثل كارثة على الكل الفلسطيني، كما أنه يمثل كارثة على الكل العربي، ولا يجوز أن ينظر إلى الأمور إلا في هذا الإطار. وانتقد فياض المزايدات الإعلامية على "الأشقاء العرب"، واعتبر أنها مسيئة للبعد العربي للقضية الفلسطينية، وقال بأن القضية الفلسطينية ستبقى قضية إجماع عربي. وأبدى قلقه الشديد إزاء ما يصدر من بعض التصريحات في اتجاه التحريض الساخر ضد "الأشقاء العرب"، وكذلك ضد السلطة الوطنية ومؤسساتها، وهي التي تقود التحرك لتوفير الحماية للفلسطينيين، وتعمل على تنظيم حملات التضامن، وتأمين المساعدات للفلسطينيين في قطاع غزة⁴.

وتبلور موقف حكومة تسيير الأعمال في اليوم الثالث للعدوان، حيث أكدت في ختام اجتماعها الأسبوعي على تجديد إدانتها الشديدة للعدوان، وعلى الحماية العربية والدولية للفلسطينيين، وضمنان إلزام "إسرائيل" بفتح المعابر وفقاً لاتفاقية المعابر، ودعت إلى العودة للتهدئة. وأدانت الحكومة إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على إطلاق النار على المسيرات السلمية، وحذرت من "الانجرار إلى دوامة العنف والموت التي تحاك ضد الفلسطينيين". ودعت الحكومة إلى الوحدة، والتضامن لضمنان وقف العدوان، وإلى "التمييز بين ما يتعين القيام به للتعبير عن رفض وإدانة العدوان وبين محاولات الإساءة لهذه الوحدة من خلال الدفع في اتجاه إعادة الفوضى التي ألحقت الكثير من الأذى بالشعب الفلسطيني وبقدرته على الصمود". وأكدت الحكومة بأنها لن تسمح ب"عودة الفوضى تحت أي ظرف كان"، وحددت أماكن انطلاق وتحرك المظاهرات، ومنعت

الاحتكاك مع قوات الاحتلال والمستوطنين، وأصرت على رفع العلم الفلسطيني، وحالت دون أي ظهور لمشاركة حركة حماس في التحركات الشعبية.

وطالب سلام فياض مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار فوري لوقف إطلاق النار، وأضاف أن هناك ضرورة ملحة لمثل هذا القرار ولو بصورة مؤقتة بسبب الوضع الإنساني الكارثي في القطاع، منوهاً إلى أنه لا يوجد حاجة للانتظار ليتمّ التوافق على كافة العناصر التي تشكل أساساً لهذا الموقف. وشدد فياض على ضرورة "التحرك لتطبيق المبادرة المصرية، وألا يظلّ التعامل معها في سياق الترحيب والدراسة، في حين أن المأساة والقتل مستمرين في القطاع"، مبيناً أن حكومة تسيير الأعمال تعتبر هذه المبادرة "منطقية وعملية، وتستجيب لتلك الأسس وللأولوية التي ينتظرها الفلسطينيون والمتمثلة بوقف العدوان، والانتقال لمعالجة كافة العناصر التي تتضمنها المبادرة بضمان رفع الحصار وغيرها، مثل توفير الحماية الدولية وإعادة الوحدة للوطن... المطلوب اليوم هو التحرك لتنفيذها، وليس الترحيب بها أو الحاجة إلى دراستها"⁵.

وقال فياض، الذي أسهم بشكل مباشر في إصدار قرار مجلس الأمن 1860، إن كل العناصر متوفرة في هذا القرار، ومغطاة بشكل منطقي في المبادرة المصرية. وأكد على مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، باعتبار هذا المطلب، ضرورة قصوى عوضاً عن التركيز على قوات دولية على المعابر. وأضاف: "نريد قوات دولية في أراضينا بشكل دائم لضمان عدم تكرار ما حدث، وتوفير حماية لشعبنا".

وأكد فياض على أن إعادة الوحدة الفلسطينية أمر مهم وحيوي، وهو ممكن من خلال التوافق على حكومة فلسطينية لإدارة شؤون البلاد، وهي عنصر من عناصر تثبيت وقف إطلاق النار والاستقرار. وحول إعادة إعمار غزة، قال فياض إن السلطة لا تنطلق في تعاملها مع هذه المسألة من منطلق التطلع، بل هذه مسألة واجب ومسؤولية تضطلع بها السلطة، وقال: "السلطة الفلسطينية هي صاحبة الولاية السياسية، والقانونية على قطاع غزة لتحقيق الشعب الفلسطيني"⁶. وأكد فياض على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الوطن، وأن الحاجة ماسة للمصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة توافق وطني قادرة على العمل في الضفة وغزة⁷.

2. موقف حركة فتح:

أعلنت حركة فتح، على إثر العدوان الإسرائيلي، تعليق احتفالاتها بعيد انطلاقها الـ 44 تضامناً مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وحداداً على أرواح الشهداء⁸. كما أدان مروان البرغوثي، أمين سرّ حركة فتح في الضفة الغربية، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكداً في رسالة إلى الشعب الفلسطيني، على أن هذا العدوان يأتي بهدف تدمير قطاع غزة، ومعاقبة الشعب الفلسطيني على صموده في وجه الحصار، واستغلال حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية، بهدف تحقيق مكاسب انتخابية في "إسرائيل" على حساب الدم الفلسطيني⁹.

ومن جهته، دعا رئيس اللجنة الحركية العليا لحركة فتح، قدورة فارس، جميع القادة الفلسطينيين ولا سيما في حركتي فتح وحماس إلى التعالي فوق الخلافات السياسية، والوقوف صفاً واحداً ضدّ العدوان. وطالب السلطة الفلسطينية بوقف "كل أشكال الاتصال والتفاوض مع إسرائيل، وإتاحة الفرصة للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية ليعبر عن تضامنه مع أهله في قطاع غزة"¹⁰. وإلى جانب فارس، عبرت بعض القيادات في حركة فتح مثل فاروق القدومي (أبو اللطف)، ومروان البرغوثي، وحسام خضر عن مواقف مختلفة بهذا القدر أو ذاك، حيث أدانت العدوان بشدة أكبر ودعت إلى الحوار العاجل، والوحدة الفورية في مواجهته. كما دعت إلى الإسهام بفعالية أكبر في مقاومته وفي التحركات الشعبية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة أنحاء العالم ضدّه، منتقدة التعقيدات التي وضعتها السلطة ضدّ التحركات الشعبية، التي كان من ضحاياها أعضاء وكوادر حركة فتح، مثلما حدث في مظاهرة جامعة بيرزيت التي نظمتها حركة الشبيبة التابعة لحركة فتح، حيث قمعت أفراد الأجهزة الأمنية بشراسة هذه المظاهرة عندما حاولت التوجه للاصطدام بالحاجز العسكري للاحتلال المقام على مدخل قرية عطارة، وكذلك حدث في نابلس والخليل والعديد من المدن والمخيمات الأخرى.

3. موقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني إلى التحرك بمسيرات شعبية سلمية، واعتبار يوم 2008/12/28، اليوم الثاني للعدوان، يوم إضراب وحداد وطني.

وحتى ندرك أبعاد الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير لا بدّ أن نقف أمام ما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للمنظمة الذي عقد في 2008/12/29؛ حيث أكد أن منظمة التحرير تتحمل المسؤولية الوطنية الكاملة عن فلسطين وشعبها وعن القوى الفلسطينية بأسرها. وذهب البيان إلى أنه بالرغم من أية خلافات سياسية أو تنظيمية فإن منظمة التحرير سوف تؤدي واجباتها التامة في جميع الميادين، وعلى كل المستويات لوقف العدوان الإسرائيلي وجرائمه ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزة... كما ستعمل المنظمة على إزالة أية حواجز أو خلافات سياسية ماضية لتوحيد العمل الفلسطيني من أجل وقف العدوان. لذا دعت اللجنة جميع القوى والفعاليات إلى وحدة العمل، وخاصةً في قطاع غزة، من أجل توفير أقصى درجات الحماية للفلسطينيين، وتعزيز صمودهم لمواجهة نتائج العدوان ومخاطر استمراره أو توسيع نطاقه.

كما أكدت اللجنة التنفيذية على ضرورة استمرار حكومة تسيير الأعمال في تنفيذ خطة الطوارئ الوطنية وتجنيد جميع الإمكانيات، من أجل توجيه الدعم والإغاثة لقطاع غزة. وأهابت اللجنة التنفيذية بجميع المؤسسات الشعبية الفلسطينية إلى المباشرة في حملة شاملة لمساندة صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأكدت على ضرورة التعاون والتنسيق المفتوح بين جميع القوى الفلسطينية وبدون أية حواجز فيما بينها لإنجاح حملة الإسناد والدعم بجميع أشكالها السياسية والمعنوية والمادية. وعبرت اللجنة التنفيذية في بيانها عن تقديرها الكبير للهبة الشعبية التي سادت "مناطق الوطن ومخيمات اللجوء في خارج الوطن"، ودعت إلى مواصلة الفعاليات الشعبية بجميع أشكالها؛ لمساندة الفلسطينيين في غزة.

وحول المفاوضات أكدت اللجنة التنفيذية على أن أية مفاوضات سياسية قادمة سوف تعتمد أساساً على وقف العدوان، الذي يؤدي استمراره إلى تدمير مقومات وفرص تحقيق سلام حقيقي عادل. لذا دعت اللجنة جميع القوى والهيئات والمؤسسات الدولية إلى تولي مسؤولياتها، ودعت مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرارات وإجراءات عاجلة لإنهاء العدوان فوراً. كما دعت إلى توفير الحماية الدولية للفلسطينيين بجميع أشكالها العاجلة والممكنة، حتى يتوقف العدوان، ويتوفر مناخ ملائم لتحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع الدولي في سبيل السلام الحقيقي، القائم أساساً على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

ودافعت اللجنة التنفيذية عن مصر في وجه ما وصفته بالحملة ضدّ دورها وسفاراتها، واعتبرتها محاولة ظالمة تديرها بعض القوى الإقليمية لإضعاف دور مصر وموقعها القومي. وأعربت عن تأييدها التام للدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربية بشكل فوري برعاية جامعة الدول العربية وتحت قبّتها في القاهرة.

وقررت اللجنة التنفيذية الدعوة الفورية إلى عقد لقاء مساء 2008/12/29، في مقر الرئيس محمود عباس، يجمع القوى الوطنية والإسلامية، من أجل توحيد الرؤية والعمل لمواجهة العدوان ووقفه الفوري. كما شددت اللجنة التنفيذية على أنها ترفض وبحزم، وبرغم كل الخلافات، تدمير قطاع غزة أو أية قوة فلسطينية تحت أية ذريعة، وأكدت على أن الخلافات الداخلية تحلّ عبر الحوار الوطني، أما العدوان الإسرائيلي فإنه يهدف إلى دمار شامل للجميع. ورأت اللجنة أنه "من مهمة الجميع... التوحد ونبذ الخلاف وتأجيله مهما كانت الاعتبارات، إن يدنا ممدودة إلى كل القوى، وهي يد مخلصّة وأمينة على المصير الوطني الواحد"¹¹.

ومن الملاحظ في بيان اللجنة التنفيذية عدم وجود أي إشارة واضحة إلى دعم المقاومة أو الدعوة إلى المشاركة فيها لصدّ العدوان، وهذا ما سيختلف في نهاية الحرب، حيث وجهت اللجنة التنفيذية مقاطع واسعة من بيانها، كما سنرى لدعم المقاومة وإظهار أهميتها، ومشاركة الجميع فيها.

وتجدر الإشارة إلى تصريحات ياسر عبد ربه، أمين سرّ اللجنة التنفيذية، في اليوم الأول للعدوان، التي قال فيها:

إن القيادة الفلسطينية تدعو إلى وقف العدوان على غزة فوراً، ودون إبطاء أو شروط، [و] تجري اتصالات عاجلة مع الجهات العربية والدولية للتدخل الفوري لكي يتوقف العدوان بشكل عاجل... هذا موقف الوحدة في مواجهة العدوان... [و] قبل الحديث عن أي مخرج سياسي، يجب وقف العدوان، وهذا امتحان، لنا ولكل القوى. الدم ما يبصير [لا يغدو] مية [ماء].

ومبعث الاستغراب أن عبد ربه صاحب موقف متشدد ضدّ حماس ومن كبار المؤيدين لخط المفاوضات، وهذه التصريحات تدل على استشعاره حجم الخطر، إذ حسب رأيه "إذا انتصرت حماس مصيبة، وإذا هُزمت حماس مصيبة"¹².

ثالثاً: موقف السلطة وحركة فتح بعد وقف العدوان:

رأى الرئيس عباس أن الإعلان عن وقف إطلاق النار "حدث مهم، ولازم، لكنه غير كاف"، مطالباً بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أراضي القطاع، وفتح الحصار، وفتح المعابر حتى تصل المساعدات إلى أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، خصوصاً أن حجم الدمار "فاق كل خيال"¹³. وشكك الرئيس عباس بنوايا "إسرائيل" تجاه تحقيق السلام، وطالب بفتح تحقيق دولي للكشف عن طبيعة الجرائم، والأسلحة التي استخدمتها "إسرائيل" في هذه الحرب¹⁴.

وتساءل الرئيس عباس عن النصر الذي تدعيه حماس في غزة، وقال: "من هذا المجرم الذي يريد أن ينتصر بدماء الأطفال؟ معظم الذين استشهدوا هم أناس لا ذنب لهم ولا حول لهم ولا قوة"¹⁵. وأضاف قائلاً "تفاجأنا عندما قاربت التهدة على الانتهاء أن حماس قالت لا نريد تهدة، ولا نعرف لماذا قامت بذلك". وتابع بقوله "في الأيام الأولى للعدوان على قطاع غزة، خرج هنية [رئيس الحكومة المقالة] من مخبئه ليقول إننا مع أي مبادرة تهدة تحصل، فلماذا أنها التهدة إذاً". وأضاف قائلاً:

جاؤوا بأموال ليقدّموا ثمناً للشهيد ألف يورو [حوالي 1,400 دولار]، وثمان الجريح خمسمائة يورو [حوالي 700 دولار]، وثمان البيت أربعة آلاف يورو [حوالي 5,625 دولار]. هل هذه هي النتيجة، هل هذا ما نطمح إليه لشعبنا... نأخذها إلى المجزرة ثم نقول تعال أيها الأب المكوم، أيتها الأم الثكلى، خذوا ألف يورو ثمناً لابنك الذي قتل دون أن يعرف السبب.

وقال: "هناك أصوات مثل [خالد] مشعل وأحمد جبريل و[رمضان] شلح وغيرهم يتكلمون عن إرادة الشعب والوطن، وهم لم يغبروا أحذيتهم بتراب الوطن، فليس من حق هؤلاء أن يزايدوا علينا"¹⁶.

وأعلن عباس أنه لن يجري حواراً مع حماس إلا إذا اعترفت بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. ورأى عباس في سعي حماس إلى قيادة بديلة "مشروعاً تدميراً". ووصف القائمين عليه بأنهم "عابثون أو مخربون أو مدّعون". وقال إنهم ينطلقون من "أجندات ليست فلسطينية، تتحمل المسؤولية بالمراسلة، ومن الأماكن الآمنة لتلقي بالناس إلى التهلكة... هذا عمل غير مسؤول". وأضاف "هؤلاء غامروا بمستقبل الشعب... غامروا بمصير الشعب... بحلم الشعب في إقامة دولته المستقلة".

وجد وصفه للصواريخ التي تطلقها الفصائل الفلسطينية من غزة بأنها ”صواريخ عبثية“، وقال ”ليس هذا هو النضال. ليست هذه هي المقاومة“¹⁷.

وفي الكلمة التي ألقاها أمام مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار قطاع غزة، أكد الرئيس عباس بذل كل جهد ممكن كي يخرج الحوار الوطني الذي ترعاه مصر بنتائج إيجابية تحقق الوفاق الوطني، وتنتهي حال الانقسام، وتعيد توحيد شطري الوطن الفلسطيني بهيئته ومؤسساته، وتفتح الطريق أمام تشكيل حكومة وفاق وطني تحترم الالتزامات الوطنية والدولية، وتدير شؤون الوطن، وتُعدّ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المحدد في كانون الثاني / يناير 2010. وأعلن الرئيس عباس عن أن جهود إعمار غزة ”ستبقى قاصرةً في ظلّ غياب الحلّ السياسي في الأراضي الفلسطينية“، وقال إن ”المآسي التي خلفها العدوان والنتائج الكارثية، إذ أظهرت عقم خيار اللجوء للحرب، أبرزت الحاجة الملحة للتحرك السريع؛ لدفع عملية مفاوضات جدية للتوصل إلى اتفاق سلام حددت معاييرها وأسسه قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام“. ورأى أن مؤتمر إعادة إعمار غزة يعدّ رسالة قوية للفلسطينيين بأن العالم عقد العزم على مساعدتهم في دعم ما دمره الاحتلال¹⁸.

ودعا رئيس حكومة تصريف الأعمال، سلام فياض، حركة حماس إلى تشكيل ”حكومة توافق وطني عاجلة“، تتولى إعادة الوحدة بين الضفة وقطاع غزة، وإعادة بناء ما دمّرت الحرب في القطاع، وقال: ”مثل هذه الحكومة ستكون مقبولة دولياً لأن القرار الدولي 1860 نصّ صراحة على تحقيق المصالحة الفلسطينية كجزء من ترتيبات وقف إطلاق النار“. وقال إن حكومته ستواجه صعوبة في تنفيذ إعادة الإعمار في غزة؛ لأنها غير موجودة هناك، الأمر الذي يحتم على الطرفين تشكيل حكومة توافق وطني¹⁹، وشدد على أن حلّ هذه الإشكالية يتمثل في ”المصالحة أولاً“²⁰.

وعقب دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، اتهم وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية، محمود الهباش، حماس بالاستيلاء على 63 شاحنة من المساعدات المتوجهة لوكالة الأونروا في قطاع غزة، وأشار إلى ”وجود انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان في القطاع، سواء من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي“، أو ”من عناصر حماس بحقّ المواطنين، ومطاردة اللجان التي تحاول رصد خسائر القطاع“، وطالب بتوفير الحماية للمواطنين أولاً من العدوان الإسرائيلي، وثانياً من مسلحي حماس²¹.

وأشار إلى أن "حماس أعدمت 19 مواطناً، وأطلقت الرصاص على أقدام 63 مواطناً آخر خلال العدوان الإسرائيلي على غزة"²².

وعرض سلام فياض الخطة الفلسطينية الخاصة بإعادة إعمار قطاع غزة في مؤتمر شرم الشيخ، وقال إن "الفرصة أمامنا للعمل معاً ليس فقط لبناء قطاع غزة، بل لإعادة اللحمة الفلسطينية، والقضاء تماماً على الاحتلال"، وأكد "أنه ليس في الإمكان الحديث عن عملية إعادة إعمار ناجحة في قطاع غزة من دون فك الحصار وضممان فتح المعابر"²³.

وفي سياق آخر دعت اللجنة القيادية العليا لحركة فتح في قطاع غزة، على إثر وقف العدوان، إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي فوراً، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع مباشرة بالإشراف على المساعدات التي تقدم للقطاع، وكذلك بالإشراف على إعادة إعماره وبناء ما دمره الاحتلال، مؤكدة أن ذلك يتطلب فتحاً سريعاً للمعابر كافة ليتسنى إدخال المواد اللازمة²⁴. وفي سياق متصل قال عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي، إن حماس "تستغل حاجة أهالي غزة... لتحقيق أغراض سياسية"، وقال إن أفراداً من حركة فتح "قتلوا للأسف بيد مليشيا حماس... وكان المسؤول عن ذلك سعيد صيام؛ لأنه تولى ما سمي الجبهة الداخلية، ولدينا بالتاريخ والمكان والساعة" ظروف مقتل هؤلاء الذين أشار إلى أن عددهم 28 شخصاً²⁵. إلا أن إبراهيم أبو النجا، القيادي بحركة فتح في غزة، كان قد نفى تصفية حماس لناشطين من فتح، وقال: "نحن وحركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية في خندق واحد لمواجهة هذا العدوان الإسرائيلي، الذي طال كل شيء"²⁶.

ومن جهتها حذرت اللجنة التنفيذية للمنظمة من محاولات استغلال نتائج العدوان على قطاع غزة، والتعاطف الشامل مع الشعب الفلسطيني، من أجل تمرير خطوات انفصالية تنسجم تماماً مع أهداف المحتل الإسرائيلي التي تسعى إليها من وراء عدوانه، ورأت اللجنة أن قيادة حركة حماس مدفوعة بمصالحها الفئوية الخاصة، لا تهدف سوى إلى إقامة كيان انفصالي مما يدمر وحدة الوطن، مشيرة إلى أن الترويج لشعار الحكومة المقالة في غزة، كما طرح ذلك خالد مشعل في اجتماع الدوحة، "ليس سوى مقدمة لتمزيق وحدة الوطن". وأكدت أنها تبدي أقصى الاستعداد لبدء الحوار وإجراء المصالحة الوطنية من خلال حكومة توافق وطني والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعمار قطاع غزة.

واللافت أن اللجنة التنفيذية وجهت التحية إلى المقاومة الوطنية الفلسطينية في وجه قوات الاحتلال الإسرائيلي التي غزت قطاع غزة، ورأت أن المقاومة الفلسطينية هي:

أنبل ظاهرة في التاريخ العربي المعاصر منذ عام 1965، وهي سجلت مآثرة جديّة على تخوم قطاعنا الحبيب، عندما تصدت في معركة غير متكافئة للاجتياح المعادي، وظلّت صامدة ورافعة الرأس طوال أكثر من ثلاثة أسابيع حتى لحظة إعلان القوات المعتدية عن وقف إطلاق النار. وقد ظهرت وحدة الفصائل المقاومة في مواجهة العدوان، مؤكدةً على نهجنا الوطني الحازم، في أن رفقة النضال والسلاح في وجه المحتل تتغلب على أية خلافات داخلية مهما كان طابعها.

وأكدت اللجنة التنفيذية على أن المبادرة المصرية هي القاعدة الصحيحة لانطلاق الحوار الفلسطيني، دون أن يعني ذلك "الدخول في صراع المحاور العربية والإقليمية، وهو الصراع الذي يهدف إلى التضحية بالقضية الفلسطينية لخدمة أغراضها الذاتية". كما أكدت اللجنة على رفضها الدخول في مفاوضات سياسية جديدة إذا لم تتمّ على أسس واضحة تبدأ أولاً بالوقف الشامل والتام للاستيطان في القدس وسائر أنحاء الضفة الغربية، وتؤدي إلى إنهاء الاحتلال عن جميع الأراضي المحتلة سنة 1967 حسب مبادرة السلام العربية²⁷.

رابعاً: تقييم إدارة ومواقف السلطة وحركة فتح خلال العدوان:

بعد أن استعرضنا بشكل واسع مواقف الرئاسة والمنظمة والسلطة وحركة فتح خلال العدوان، وبعد وقفه، يمكن أن نسجل الملاحظات الأساسية التالية:

1. أدانت القيادة الفلسطينية العدوان وطالبت بوقفه فوراً بدون شروط، ولكنها كانت تبدو في وضع حرج ومرتبك للغاية. فهي كانت في موقف متأرجح، فمن جهة تعلق موضوعياً بالأمال على أن يستطيع العدوان أن يسقط سلطة حماس أو يضعفها بشكل كبير، وتحقق بذلك عن طريق "إسرائيل" ما لم تستطع السلطة تحقيقه. ومن جهة أخرى فقد شاب السلطة من خلال بعض التصريحات الصادرة عن مستشارين للرئيس، خاصة نمر حماد، مواقف حملت المسؤولية أو جزء من المسؤولية عن العدوان

لحركة حماس من خلال الحديث مباشرة عن مسؤولية حماس، والإشارة إلى أعمالها الطائشة، بدون التفريق الحاسم ما بين المسؤولية التي تتحملها "إسرائيل" بالكامل، وبين الأعذار التي يجب أن نحرص على عدم تقديمها قدر الإمكان، ولكن على أساس أن "إسرائيل" ليست بحاجة إلى أعذار، مع أن الأعذار تساعد على تحقيق أهدافها بسرعة أكبر وتكاليف أقل. ولا بدّ من ملاحظة أن "إسرائيل" هي التي بادرت إلى العدوان، ورفضت تمديد التهذئة، وأن الأخطاء الإعلامية (إن كان يمكن اعتبارها أخطاء) التي ارتكبتها حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية بالإعلان عن إنهاء التهذئة جراء الخروقات الإسرائيلية، لا يجب أن يحجب أن حماس ومختلف الفصائل أبدت استعدادها لتمديد التهذئة ولكن شرط التزام "إسرائيل" بها.

ومن جهة ثالثة فإن السلطة الفلسطينية تخشى من العدوان ونتائجه على القضية الفلسطينية وعلى قيادتها للشعب الفلسطيني، خصوصاً أن أهداف العدوان جذرية، وتريد زيادة فرص "إسرائيل" في فرض البدائل المفضلة لها. وفي ضوء ذلك فقيادة السلطة:

أ. تخشى من أن تتحمل المسؤولية عن العدوان ونتائجه خصوصاً إذا هزمت حماس وأعدت "إسرائيل" احتلال قطاع غزة، وبالتالي ستتأثر شعبياً لأنها ستبدو بصورة المتعاون مع الاحتلال، وهي صورة حرص الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ووزيرة خارجية "إسرائيل" تسيبي ليفني على ترسيخها من خلال القول إن "إسرائيل" تخوض أيضاً معركة المعتدلين الفلسطينيين والعرب، ضدّ المتطرفين حلفاء إيران؛ الخطر المشترك الذي يهدد "إسرائيل" وما يسمى محور الاعتدال العربي.

ب. كما تخشى القيادة الفلسطينية من عواقب صمود حماس خاصة إن "إسرائيل" لم تضع في أهدافها المعلنة إسقاط سلطة حماس أو القضاء عليها، وذلك لأن "إسرائيل" يهتما استمرار حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين معسكرين واحد تقوده حركة فتح في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والآخر تقوده حماس في إطار القوى الفلسطينية الراضية لاتفاق أوسلو والمفاوضات مع "إسرائيل"، لأن هذه الحالة تعطي لـ"إسرائيل" مزايا مهمة لا تقدر بثمن.

فالسُّلطة كانت تخشى من نصر حماس كما تخشى من هزيمتها، فهي ستتحمل جزءاً من المسؤولية عن الهزيمة، وستدفع ثمن النصر.

2. أدركت السلطة أن هذه الحرب مهما تكن نتائجها ستحدث تغييرات جوهرية على الخريطة السياسية الفلسطينية. فهذه أول حرب تقودها حماس بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وليس فتح، ولن يغير من هذه الحقيقة أن السلطة حاولت أن تسهم في قطف ثمارها من خلال الإيحاء بأنها صاحبة زمام المبادرة والقيادة في وقف العدوان عبر الجهود العربية والدولية، وفي الإغاثة، والتحرك الشعبي ضده. ولو أمسكت القيادة الفلسطينية بمقتضيات اللحظة التاريخية، واعتبرت أن هذه الحرب حربها، لأنها كما كانت تقول حرب على الشعب الفلسطيني وضد أهدافه، وليست حرباً ضد حماس لوحدها، لكانت قد دعت إلى المشاركة في هذه الحرب عبر المقاومة في غزة، وتشجيع التحركات الشعبية في الضفة.

إن تقييد التحركات الشعبية في الضفة الغربية، من خلال وضع قيود مثل تحديد أماكن معينة وضرورة الحصول على إذن، وعدم رفع الأعلام الفصائية، ومنع نشاط و ظهور حماس والاستمرار في الاعتقالات، وقمع المظاهرات التي حاولت أن تشتبك مع قوات الاحتلال والمستوطنين، وضع الكثير من علامات السؤال حول موقف السلطة. صحيح أن السلطة تبرر موقفها بالخشية من انزلاق الوضع، إذا ما تساهلت مع التحركات الشعبية نحو عودة حالة الفوضى والفلتان الأمني، وبالتالي يمكن أن تتوجه المظاهرات ضد مقرات ومؤسسات ورموز السلطة. لكن هذه الادعاءات والمخاوف مردود عليها، لأن اتخاذ موقف فلسطيني في مستوى التحديات والمخاطر التي يمثلها العدوان سيشكل سبباً هامياً للسلطة، وسيضعها في المقدمة وفي قيادة التحركات الشعبية. من المخجل أن تكتفي الضفة الغربية بالتضامن مع غزة مثل أي بلد آخر في العالم. بل إن مستويات التضامن في العديد من البلدان التي شهدت المظاهرات الحاشدة اليومية، وبعضها شهد مظاهرات مليونية، كانت أكبر وأعظم من التحركات التي شهدتها الضفة. إن قمع السلطة وحالة الانقسام التي استمرت وتصاعدت خلال العدوان، وحالة الإحباط الناجمة عن دفع أثمان غالية بدون إحراز مكاسب موازية، وسيادة القيم الفردية، هي التي أدت إلى عدم انخراط الضفة بشكل أكبر في مواجهة العدوان.

3. إن الموقف الفلسطيني كان يمكن أن يكون موقفاً أشد حزمياً إزاء المفاوضات بعد العدوان بحيث لا يعتبر تارة أن المفاوضات مجمدة بحكم مرور "إسرائيل" والولايات

المتحدة الأمريكية بفترة انتقالية بسبب الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية، وتارة أخرى بسبب العدوان والاستيطان. وكان يمكن أن يشمل الموقف الفلسطيني أثناء العدوان وقف التنسيق الأمني، فلا يمكن أن يكون الموقف الفلسطيني مؤثراً على "إسرائيل" إذا وجدت أن التنسيق الأمني مع الفلسطينيين مستمر حتى خلال العدوان، وخصوصاً بعد تصريحات بعض قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية عشية العدوان الإسرائيلي بأن حماس هي العدو المشترك للسلطة ولـ"إسرائيل".

إن دعوة القيادة الفلسطينية إلى الوحدة في مواجهة العدوان، ودعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي لحضور اجتماعات القيادة الفلسطينية، ودعوة كافة المواقع للتنسيق الميداني جيدة، وخطوة إلى الأمام، ولكنها لا تكفي على الإطلاق وليست في مستوى التحدي. كان يجب أن يسبقها أو يتبعها، وفي الساعات أو الأيام الأولى على العدوان على أبعد تقدير، دعوة كافة القيادات الفلسطينية، بما فيهم قيادتي حركة حماس والجهاد الإسلامي للالتقاء في عاصمة عربية يستطيعون المجيء إليها. فما كان جائزاً قبل العدوان من انقسام وقطيعة وتحريض أصبح بل من المفترض أن يصبح محرماً بعده. أما حصر الدعوة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي للقاء في رام الله في وقت تعرف القيادة الفلسطينية أن قيادتي حركتي حماس والجهاد الإسلامي في دمشق وغزة، وأن هناك ملاحقة إسرائيلية لهما في الضفة، فهذا يمكن أن يجعل الدعوة للقاء في رام الله ذراً للرماد في العيون.

كما اتضح العجز الفلسطيني بأوضح ما يكون، في كيفية التعامل مع الدعوة لعقد القمة العربية التي دعت إليها قطر. فمع الترحيب بالدعوة والاستعداد للمشاركة تم وضع شروط بأن تكون القمة في مقر الجامعة العربية، وعندما عقدت قمة الدوحة غير الرسمية لم يشارك الرئيس أو ممثلاً عنه، وترك المقعد الفلسطيني شاغراً في اجتماع على مستوى القمة لعدد من البلدان العربية مخصصاً لقضية فلسطين وكيفية مواجهة العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة. إن الغياب الرسمي الفلسطيني سمح بأن يشغل المكان الفلسطيني الشاغر وفد من الفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق، وهذا عمق الانقسام أكثر وأكثر. وهذا الغياب اعتبر علامة فارقة تدل على انحياز السلطة إلى محور عربي ضد آخر، وهذا ما حرصت القيادة الفلسطينية تحت زعامة ياسر عرفات وفي أوائل عهد أبو مازن على عدم الوقوع به. فالقضية الفلسطينية عادلة ومن مصلحتها الحصول

على دعم الجميع. فهي توحد ولا تفرق وإذا انحازت إلى محور ضد آخر تضيع، ويسهل استخدامها كورقة أو ككرة يتقاذفها اللاعبون العرب.

اكتفت القيادة الفلسطينية بتأييد الدعوة لعقد القمة العربية بدلاً من أن تبادر في الدعوة لها، والإلحاح على عقدها، لأن الذهاب إلى مجلس الأمن مسلحين بموقف عربي موحد وحازم سيترك آثاراً كبيرة على أي قرار يصدر عن مجلس الأمن. لكن القيادة من جهة أخرى قامت بجهد أكبر للإسهام في عقد مجلس الأمن، ووافقت دائماً على مشروع قرار 1860 على الرغم من الثغرات القاتلة فيه، وأهمها ثغرة المساواة ما بين الضحية والجلاد.

4. إن وضع التعارض ما بين وقف العدوان والحوار والوحدة، على أساس أن وقف العدوان يجب أن يتمّ أولاً، هو أحد الإشكالات الرئيسية التي ميزت مواقف الأطراف الفلسطينية المختلفة. فحماس تخشى من توظيف العدوان والحصار وبعد ذلك إعادة الإعمار ضدها، في سياق خدمة طرف ضدّ طرف وتحسين شروطه في تحقيق المصالحة الداخلية. والسلطة والمنظمة وفتح، أثروا سياسة انتظارية ريثما يتمّ وقف العدوان ومعرفة نتائجه وتحديد الخطوات المقبلة على ضوءها.

إن المصلحة الوطنية العليا، كانت وما تزال، تتطلب إعطاء الأولوية للحوار وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة. ولو تمّ ذلك كردّ على العدوان في الأيام الأولى، لكان من الممكن إفشال كامل أهداف العدوان الإسرائيلي وتحويله إلى منصة لتحقيق انتصار فلسطيني كبير.

ولكن أولوية وقف العدوان، مكنت "إسرائيل" من الاستفادة من استمرار حالة الانقسام. كما أن الربط الفعلي ما بين صفقة تبادل الأسرى وإطلاق سراح جلعاد شاليت Gilad Shalit والتهديئة وكسر الحصار وفتح الحدود والمعابر وإعادة الإعمار وبين المصالحة الوطنية، وضع مصير الوحدة الوطنية في يد "إسرائيل"، حيث أصبحت هي التي تستطيع أن تتحكم بالحوار الوطني وتقرر إذا كان سينجح أو سيفشل من خلال استمرار الحصار، وعدم تنفيذ صفقة تبادل الأسرى، وعدم فتح الحدود والمعابر، وعدم الاتفاق على تهديئة، وبالتالي منع البدء في إعادة الإعمار.

في هذا السياق، ربط مؤتمر شرم الشيخ بين هذه الملفات، لذا لم يكن من المفاجئ، أن يتقدم الحوار الفلسطيني عندما تقدم التفاوض حول صفقة تبادل الأسرى، وحين

شارفت على الانتهاء بالفترة في 2010/3/20، ثم علق الحوار وتراجع، بعدما أحالت حكومة إيهود أولمرت المنصرفه هذا الملف والملفات الأخرى المتعلقة بالتهديئة وكسر الحصار وفتح الحدود والمعابر وإعادة الإعمار لقطاع غزة، إلى حكومة بنيامين نتنياهو التي تعتبر وفقاً لكل المقاييس والاعتبارات، أكثر تطرفاً وعدوانية وعنصرية من الحكومات الإسرائيلية السابقة.

إن الوحدة الوطنية مطلب أساسي وجودي بدونه لا يمكن أن يتقدم الفلسطينيون في أي اتجاه ولا في أي مسار. فالمفاوضات لا يمكن أن تصل إلى اتفاق وطني في ظل الانقسام. والمقاومة لا يمكن أن تحقق أهدافها وسيدفع الشعب الفلسطيني ثمناً كبيراً مقابلها لا يتناسب مع حجم التضحيات. فالوحدة ضرورة، وليست مجرد خيار من الخيارات.

5. إن الانقسام مدمر للقضية الفلسطينية ويمهد الطريق للعدوان الإسرائيلي، ويجعله يتحقق بثمن أقل من الثمن الذي ستدفعه "إسرائيل" لو كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية قائمة، عندها سيقاوم الفلسطينيون العدوان موحدين. وما دام الانقسام مستمراً، فإن كل طرف سيحاول أن يستثمر العدوان ونتائجه وكل شيء آخر مثل الجهود والقرارات والاجتماعات العربية والدولية لصالحه. وإذا لم تتوفر القناعة الراسخة بأن لا يوجد بديل عن الوحدة، وأن الوحدة التي تقوم على المصلحة الوطنية والقواسم المشتركة، سيخرج منها الجميع رابحين، وأن التنازل من أجلها يعتبر تنازلاً لفلسطين، وليس تنازلاً من فتح لحماس أو من حماس لفتح، فإن الحوارات ستفشل أو تصبح أمام حوار طرشان، أو عملية حوار تشبه عملية السلام حيث كانت طوال الـ 17 عاماً الماضية عملية بدون سلام، بحيث يصبح لدينا عملية حوار بدون نهاية وبدون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

إن التحديات خطيرة ومصيرية، واستمرار الانقسام سيؤدي في أحسن الأحوال إلى قيام سلطتين منقوصتين في الضفة والقطاع لا تملكان مقومات النهوض ولا التحرير. فلا يمكن أن يتحول قطاع غزة في ظل الشروط المحلية والمحيطه عربياً وإقليمياً ودولياً إلى قاعدة للتحرير. كما لا يمكن أن تتحول الضفة الغربية إلى سنغافورة أو تصل لاتفاق سلام يحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، بل ستمضي "إسرائيل" مستغلة حالة الانقسام أسوأ استغلال، في مصادرة الأراضي المتبقية واستيطانها وتهويدها، وفي عزل القدس وطردها سكانها وهدم المنازل، وإيجاد الحقائق على الأرض التي تسعى إلى فرض الحل الإسرائيلي باعتباره هو الحل الوحيد المطروح والممكن عملياً.

هوامش الفصل السادس

- ¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2008/12/28، انظر: <http://www1.wafa.ps/wafa/arabic/index.php>
- ² جريدة القدس، فلسطين، 2008/12/29.
- ³ وكالة وفا، 2008/12/31.
- ⁴ وكالة وفا، 2008/12/28.
- ⁵ وكالة وفا، 2009/1/8.
- ⁶ وكالة وفا، 2009/1/16.
- ⁷ وكالة وفا، 2009/1/20.
- ⁸ جريدة الوطن، أبها (السعودية)، 2008/12/30.
- ⁹ جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 2008/12/30.
- ¹⁰ قدس برس، 2008/12/27.
- ¹¹ وكالة وفا، 2008/12/29.
- ¹² وكالة وفا، 2008/12/27.
- ¹³ جريدة الحياة، لندن، 2009/1/19.
- ¹⁴ الخليج، 2009/1/28.
- ¹⁵ الخليج، 2009/2/2.
- ¹⁶ الشرق الأوسط، 2009/1/29.
- ¹⁷ القدس العربي، 2009/2/2.
- ¹⁸ الحياة، 2009/3/3.
- ¹⁹ الحياة، 2009/1/20.
- ²⁰ الخليج، 2009/1/20.
- ²¹ الشرق الأوسط، 2009/1/22.
- ²² الأيام، رام الله، 2009/1/22.
- ²³ الحياة، 2009/3/3.
- ²⁴ الخليج، 2009/1/21.
- ²⁵ بي بي سي، 2009/1/24، انظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7848000/7848888.stm
- ²⁶ الدستور، 2009/1/9.
- ²⁷ وكالة وفا، 2009/2/2.